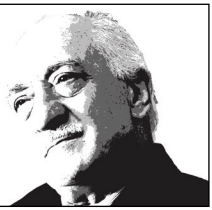

حوار مع جريدة «لا ريبوبليكا» الإيطالية[٦٠]

«إن كان موتي سيحُلُّ المشاكل فإنني راضٍ بأن أموت ألف مرة!»

س: تعيشـون في منفًـى تطوّعيّ بالولايات المتّحـدة الأمريكيّة منذ سنواتٍ طويلةٍ، فلماذا؟

ج: أشـعر بـأن بقائي هنـا أفضل من الناحية الصحيّة، وأخشـى من أن تستغلّ بعض الأوساط عودتي إلى تركيا وتتّخذها ذريعةً لرفـع حدّة التوتّر السـائدة حاليًـا إلى أسـوأ ممّا هي عليـه الآن، ولقد تعرضـتُ لمضايقاتٍ قضائيّةٍ -إن جاز التعبير- كثيرةٍ عقب انقلاب الثامن والعشـرين من فبراير ١٩٩٧م، على يد السلطات القضائيّة التي كانت تعمل بتوجيهٍ من السلطات العسـكريّة، إثـر تعرُّضـي أيضًـا لافتـراءاتٍ وحملات تشـويهٍ ممنهجةٍ عبر وسـائل الإعـلام، وقد ثبـت قضائيًّا أن تلك الاتّهامـات باطلةٌ لا أصل لها ولا سـند ولا دليل، وللأسـف الشـديد؛ تُوجّه اليوم أيضًا أنواعٌ شـتّى من الاتّهامات والافتراءات عبر وسائل الإعلام، وتُشنُّ حملةٌ تشويهيّةٌ ضدّي؛ وفي مثل هذه الظروف أفضّل البقاء هنا نزولًا على نصيحة الأطبّاء.

(٦٠) حوار أجراه الصحفي الإيطالي *Marco Ansaldo* مع الأستاذ فتح الله كولن، نشر في الجريدة الإيطالية *La Repubblica* (الجمهورية) في تاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤م.

obeikandi.com

لـو علمـتُ أن موتي سـيكون حلًّا لمـا تتعرّض له تركيا من مشـاكل؛ لاخترتُ أن أموت في اليوم ألف مرّةٍ، وإنني لأفضّلُ البقاء هنا، وأن أَكبِتَ أشـواقي إلـى وطني وأدفنهـا في أعماق قلبـي؛ لكي لا أعطي مبـرّرًا لمن يريدون اغتيال أمن تركيا وسلامها واستقرارها.

س: إنّكم -بالتأكيد- تتابعون عن كثبٍ الأحداث الجارية في تركيا، فكيـف تقيّمـون اللحظـة الراهنـة التي تعيـش فيها بلادكـم اضطرابات اجتماعيّة قويّةً؟

ج: إن التزوير والتضليل الذي تمارسـه بعض وسـائل الإعلام يهدف إلى اسـتقطاب المجتمـع وإحداث انقسـامٍ بين أفراده، ولذلك ينبغي لمن أحـرزوا مواقـع مهمّة من المسـؤولية أن ينتبهوا لما يقولونه؛ فقد عاشـت تركيـا كثيرًا مـن الآلام في الماضي، واعتدى الشـباب بعضهم على بعض في الشوارع كما لو كانوا أعداءً ألدّاء؛ فتعاقبت حوادث القتل والإصابات تتـرا، وظهـرت المجموعـات التي يتبنّـى كلٌّ منهـا فكرةً سياسـيّةً مخالفةً لجميـع الفصائل والمنظومات الاجتماعيّة الأخرى، ونظرت كل فرقةٍ إلى غيرهـا بجنون واضطهاد، وكأن بعضها سـتفترس بعضًا، وأُدخِلتِ العداوة إلى القلوب واسـتُعديَ الجميعُ؛ كلٌّ على الآخر: اليميني على اليسـاري، والتركـي والكـردي والعلـوي والسـنيّ على الآخـر، والمتديّـن على غير المتديّن.

وتقـع على عاتق أولي الأمـر وصنّاع القرار مسـؤوليّةٌ كبيرةٌ وواجبٌ عظيـمٌ من أجـل الحفاظ على السـلم والهدوء والمكتسـبات الديمقراطية التي حقّقناها في السنوات الأخيرة، إلا أنني لستُ أدري ما مدى إدراكهم لهـذا؟ إننـي لـم ولـن أفقد في أيّ وقـتٍ أملي فـي أننا سـنتغلّب على كلِّ هـذا بحول الله وطوله، غير أن لكلّ شـيءٍ وقتًـا مرهونًا به، وهنا يقـع على

عاتقنا نحن الدعاءُ إلى الله، والتضرّع والابتهال إليه، وتجنّبُ التصرّفات والسلوكيّات التي تزيد من الاستقطاب والانقسام، فيجب ألا نواجه من يضربنا بمثل فعله، ولا مَن يشتمنا بمثل قوله.

وما أجمل قول «يونس أمره»:

«على الدرويش أن يكون بلا يدٍ لمن ضربه
وبلا لسان لمن شَتَمَه
وبلا قلب (حتى لا يغضب)
وإلا فلن تكون درويشًا».

س: بدا رئيس الوزراء السيد رجب طيّب أردوغان وكأنّه يهاجمكم في الآونة الأخيرة، تلميحًا أحيانًا، وتصريحا أخرى. وتحدث عن وجود «إمبراطورية خوفٍ» شكلتها منظّمة مناوئة للقضاء والشرطة على وجه الخصوص، وفي اجتماعٍ عقده مع سفراء تركيا في مدينة «أنقرة» اتّهم أنصار تلك المنظّمة بتدبير محاولة للانقلاب، وذلك على إثر فضيحة الفساد التي تفجّرت في شهر ديسمبر ٢٠١٣م، ويرى رئيس الوزراء التركي أن الهدف من ورائها ليس إسقاطَ حزبٍ معيّنٍ ولا حكومةٍ بعينها؛ وإنما الهدف إسقاط الدولة ومصالح الدولة ومؤسّسات الدولة الوطنيّة وسياساتها القوميّة، الهدف هو تركيا، ستةٌ وسبعون مليون تركي، حتى إن أردوغان يقول: ''يستحيل التعبير عن هذه المساعي بمصطلح آخر سوى الخيانة''. فكيف تردون أنتم على هذا النوع من التحليلات والاتهامات؟

ج: الصواب أنني أنا أيضا أجد صعوبة ومشقة في فهم هذا النوع من التصريحات غير المسؤولة، فالجميع يعلمون مدى التقدير الذي تحظى به أنشطة هذه الحركة الإنسانيّة في تركيا وخارجها من أجل الإنسانية بما في ذلك السيد رئيس الوزراء والأشخاص العاملون في مناصب مهمّة

في دوائر الدولة. ومن ثم فإن مخاصمتَهم هذه الحركةَ الإنسانية فجأة -بعد تقديرٍ وصداقةٍ دامت ما يزيد عن عشر سنواتٍ- واتهامَهم إياها بمزاعم لا أساس لها من الصحّة يشكّلُ في المقام الأوّل تناقضًا مع تصريحاتهم أنفسهم وبياناتهم السابقة، وإنّ تحريك المسألة من قضيّة الفساد وتقديمها على أنها صراع على السلطة السياسية ربما يخدم مصالح البعض، ويبدو وكأنه سعي ومحاولة لنقلها من الإطار القانونيّ إلى الإطار السياسيّ وتثبيتها فيه، ونحنُ وإن كنا ننتهجُ ونرى -أساسًا- براءةَ ذمّة الآخرين؛ إلا أن العامّة والخاصّة من الشعب تكوّنت لديهم قناعةٌ مشتركةٌ بشأن وجود واقعة فسادٍ بالفعل[٦١]، وتعضدُ هذا الأمر وتشيرُ إليه؛ الأدلّة الظاهرة على وسائل الإعلام والوزراء المستقيلون وتصريحات نوّاب الشعب.

ومثل هذه الوقائع من الفساد والاختلاس تحدث في الدول الديمقراطية أيضًا، إلا أنها لا تُقابل وتُفهم على أنها محاولة للانقلاب ولا على أنها خيانة، فإن كان هناك مسؤولون عنها تقوم المحاكم بتحديدهم وإحضارهم للعدالةِ ومعاقبتهم وفق القانون، بينما تواصل الحكومات مسيرتها وعملها؛ دون تدخّلٍ في العمل القضائي، وما يحدث في تركيا يشبه كثيرًا ما هو موجود في البلاد التي يحكمها الحزب الواحد أو الفرد الواحد، فاعتبار هذه التحقيقات انقلابًا دون توفّر الأدلّة على ذلك؛ لا يمكن تفسيره إلا بأنه نوع من الهذيان.

س: هلّا وضحتم لنا أهداف حركتكم الرئيسة؟ ما هي المطالب الاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة التي ترمون إلى تحقيقها؟ وما هو اقتراحكم من أجل الخروج من هذه الأزمة؟

(٦١) وفقا للخبر الذي بثه الموقع الأخباري الإلكتروني التركي ت٢٤ (*T24*) في ٦ فبراير ٢٠١٤م أجرت إحدى شركات استطلاع الرأي وتسمى «قوندة (*KONDA*)» استطلاعا كشف عن أن ٧٧٪ من الشعب يعتقد أن أبناء الوزراء حصلوا على رشاوي. ويفيد الاستطلاع أيضا أن نسبة من يصدقون ادعاءات الاختلاسات بلغت ٦٢٪.

ج: بالنسبةِ إلى هذا المحور أو هذه الناحية؛ فقد ركّز الإخوة على الأنشطة التعليميّة لأجل الإنسان وحلّ مشكلاته، فأنشؤوا دور السكن الطلابيّة والمدارس والمراكز التعليميّة وقاعات الاطّلاع، وقدّموا الخدمات التعليميّة، وقد فتح أهل البلاد ومسؤولوها أيضًا أحضانهم لهذه الحركة الإنسانيّة، ودخلوا معها في أنشطةٍ جادّةٍ وحقيقيةٍ في مجالاتٍ عدّةٍ مثل المساعدات الإنسانيّة والخدمات الصحّيّة[٦٢] والحوار.

والغاية المنتظرة والمنشودة من هذه النشاطات هي السير والتقدّم سويًّا نحو عالمٍ يسوده الهدوء والطمأنينة وتعتزّ فيه الإنسانيّة بعضها ببعض، ويُتبادل الاحترام بين جميع الفئات المجتمعيّة والفكرية والمذهبية، ونحن نؤمن بأن رضا الله تعالى يكمن في ذلك، وليس لنا أيّ طموحٍ

(٦٢) جمعية «هل مِنْ مُغِيث؟ (*Kimse Yok mu?*)» إحدى جمعيات العمل المدني العالمية المؤسسة في ٠٣ يناير ٢٠٠٢م، ويعمل معها عشرات الآلاف من المتطوعين، وهي تقدم المساعدات الإنسانية في كل أنحاء العالم دون أدنى تميز بسبب الدين واللغة والعرق والنوع.

وتواصل الجمعية نشاطاتها وفعالياتها في محافظات تركيا ال ٨١ عبر ٤٠ فرعا لها، وفي ١١٠ دول بالعالم. وهي عضو استشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (*ECOSOC*). وقد فازت الجمعية في ١٠ يوليو بـ«جائزة البرلمان التركي لأفضل الخدمات المقدمة». ومنذ عام ٢٠١٠م وحتى اليوم وهي تعمل بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (*UNHCR*) من أجل توفير احتياجات اللاجئين في تركيا في مجالات مثل الصحة والتعليم والغذاء. وجمعية « هل مِنْ مُغِيث؟» العاملة في كل الأماكن والظروف التي يُتعرَّضُ فيها للفقر والحاجة تمثل وسيلة لحل ثابت ودائم لكثير من مشكلات أصحاب الاحتياجات في تركيا وخارجها على حد سواء في مجالات مثل المساعدات الإنسانية والمساعدات الثابتة ومساعدات الأزمات والظروف الطارئة والتعليم والصحة ومساعدة الأيتام وتوفير المياه النقية.

وتأتي فلسطين وغزة على رأس المساعدات التي تقوم بها الجمعية خارج تركيا. ومنذ ٢٠٠٦م وحتى الآن تزداد تدريجيا فعاليات المساعدات والمعونات التي تقدمها الجمعية في المنطقة. قدمت الجمعية حتى اليوم مساعدات إنسانية عينية لفلسطين بقيمة ٦ ملايين دولار، كما دعمت المنطقة وساعدتها في الشهور الأخيرة فحسب بما قيمته مليون و٢٥٠ ألف دولار. كما أن الجمعية خصصت ١,٥ مليون دولار أخرى لأهالي غزة، ولا تزال تواصل أعمالها في تضميد جراح المنطقة.

وقد اكتسبت صفة «الجمعية العاملة للصالح العام» بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ يناير ٢٠٠٦م. كما حصلت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ فبراير ٢٠٠٧م على صلاحية «جمع التبرعات دون تصريح»، إلا أن هذه الصلاحية أُلغيت من التنفيذ بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤م؛ فقامت الجمعية برفع دعوى قضائية ضد هذا القرار الأخير لدى محكمة مجلس شورى الدولة في ٢ أكتوبر ٢٠١٤م تطالب فيها بوقف القرار من التنفيذ، وبالفعل تم إلغاء القرار.

أو غايةٍ أخرى سوى ذلك، وقد تبلورت علاقتنا بالسياسة في صورة الإدلاء بالرأي فحسب حول قِيَم معيّنة، ولم نتحالف أو ننخرط مع أي حزبٍ سياسيٍّ على الإطلاق، ونحن -باعتبارنا مواطنين- لم نرغب في شيءٍ سوى احترام الحقوق والقانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان العالميّة وحريّاته المشروعة، لم نساوم في أي وقتٍ على أيّ شيءٍ، ولم نبحث يومًا ما عن أيّ منصبٍ أو سلطةٍ سياسيّة.

أما بالنسبة للأزمة الحاليّة فإن الأصل بشأن الأفراد هو براءة الذمّة كما أسلفت آنفًا، إلا أن ثَمّة تحقيقات تجرى حول وقوع عمليّة فسادٍ ماليٍّ، والدولة تضغط بكلّ قواها على المدّعي العام ورجال الأمن الذين لا يملكون شيئًا في هذا الشأن سوى الوفاء بواجبهم ومسؤولياتهم، وفي الوقت نفسه ثمّة سعيٌ حثيث وعملٌ ممنهجٌ لتشويه هذه الحركة الإنسانيّة الكبيرة عبر الصحافة ووسائل الإعلام المسموعةِ والمقروءة، وكما قال البعض فإن هناك سعيًا حثيثًا ومحاولةً لإخضاع القضاء لأمر السلطة التنفيذيّة، ولعلّ المخرج من هذه الأزمة يتمثّل في احترام الحقوق والقانون والمبادئ الديمقراطية وفقًا لمعايير الاتّحاد الأوربّي الذي ترشّحت تركيا لعضويّته.

س: تبدو حركتكم منذ سنوات وكأنّها في حالة تحالفٍ واتّفاقٍ مع حزب العدالة والتنمية، بما في ذلك إقصاء العسكر عن السلطة، إذن فلماذا قرّر رئيس الوزراء إغلاق مدارسكم الخاصّة ومراكزكم التعليميّة؟

ج: لقد صوّتنا لصالح مَن هم في الحكم اليوم وشجّعنا الآخرين للتصويت لصالحهم، وذلك من أجل إرساء وترسيخ المبادئ والأسس العامّة، وهذا في أوقات الانتخابات فقط، فإن سُمّيَ هذا اتّفاقًا؛ فهو شيء من هذا القبيل، إلا أنه لم ولن يكون لدينا أيُّ مطمحٍ سياسيٍّ في أيّ وقت،

وقد كنّا -وما زلنا- ننتقد كلّ خطإٍ أو انحرافٍ يقع، فنحنُ لم نغيّر موقفنا ولم نستبدل منهجنا، وبالتالي؛ فإن المَعْنِيَّ بالإجابة عن سؤالك هذا هو السيد رئيس الوزراء.

س: تركيا في أوروبّا... يبدو أن وتيرة مسار اندماج أنقرة بأوروبا قد تباطأت! فما هو موقفكم من ذلك؟

ج: إن رحلة تركيا في الاتّحاد الأوروبّيّ هي هدفٌ من أهداف السياسة التركيّة، وقضية تحقّق حولها التوافق المجتمعيّ، ونحن أيضًا دعمناها، وقد ذكرتُ قبل سنواتٍ أن الطرفين سيُفيدان ويستفيدان من عضويّة تركيا بالاتحاد الأوروبّيّ، فموقفنا على حاله لم يتغيّر.

س: جئتم إلى الفاتيكان عام ١٩٩٨م، والتقيتم بالبابا «يوحنا بولس الثاني»، فهل دارت بينكم وبين الفاتيكان لقاءاتٌ أخرى؟ وكيف تُقَيِّمون تولي البابا «فرنسيس» الباباويّة؟ والإصلاحات التي حدّدها؟

ج: إن الحوار من وجهة نظرنا هو وسيلة من وسائل تلاقي واجتماع النسيج الإنسانيّ على مائدةٍ واحدةٍ، وهو البداية الصحيحة لإزالة القناعات والظنون الخاطئة لدى كل فرقةٍ تجاه الأخرى، وللعِلم فإنني لم ألتق بـ«البابا فرنسيس»، وقد قدّر العالمُ وقابل باحترامٍ انفتاحَه على الحوار.